

مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس أن السيد محمد الوفا الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، سينوب عنه خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 11 فبراير 2016، وذلك لتواجده في مهمة خارج أرض الوطن.

وبمراعاة ثانية من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة يخبر من خلالها المجلس اعتذار السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة عن حضور أشغال جلسة الأسئلة للترابها بحضور نشاط ملكي.

وبالنسبة للأسئلة التي توصل بها مكتب المجلس فهي كالتالي:

عدد الأسئلة الشفهية: 16 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 52 سؤالا؛

عدد الأجوبة الكتابية: 12 جوابا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية ستخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة، وتعتها مباشرة جلسة اختتام دورة أكتوبر 2015 من السنة التشريعية 2015-2016.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والتي تجمعها وحدة الموضوع.

السؤال الأول موضوعه "ضرورة اعتماد اليوم المحدد في البطاقة الوطنية في احتساب التقاعد بالنسبة للموظفين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مجموعة من الموظفين والموظفات من مواليد، خاصة الخمسينيات، لا يتوفر أغلبهم على تحديد اليوم والشهر في عقود الازدياد.

وقد قام هؤلاء باستصدار أحكام قضائية حددت تاريخ ازديادهم باليوم والشهر، إلا أنهم فوجئوا على أنه لم يتم احتساب هذا اليوم والشهر من طرف الوزارات المعنية فيما يخص تحديد التقاعد.

ولذا فإننا نسألكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لحل هذا الإشكال، خاصة بالنسبة

محضر الجلسة الحادية والثلاثين

التاريخ: الثلاثاء 29 ربيع الثاني 1437 (9 فبراير 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: سبعة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لهذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما جد من المراسلات. فالكلمة لك السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

توصل المجلس من رئيس الحكومة برسالة يحيط فيها المجلس علما بأن السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح، قد قامت بدعوة السيدة نجات كير لشغل المقعد الذي كانت تشغله السيدة مليكة فلاحي بمجلس المستشارين، وذلك بموجب قرار مؤرخ في 17 ربيع الآخر 1437 الموافق 28 يناير 2016.

كما أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب مجلس المستشارين، مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتم القانون رقم 013.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 الموافق 30 دجنبر 1971، المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية.

وتقدمت مجموعة العمل التقدمي بالمجلس بمقترح قانون يرمي إلى تامين قانون الالتزامات والعقود بالفصل 78 مكرر بإحداث المسؤولية المدنية على الأضرار التي تلحق بالبيئة.

من جهة ثانية، توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، مكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد من الإشارة إلى السؤال الذي تم طرحه والمتعلق بعدم تحديد يوم وشهر الازدیاد في عقود الولادة والوثائق الرسمية المدلى بها لدى الإدارة العمومية، وهذا الأمر يهم فئة من الموظفين المزدادين بداية السنوات الأولى للاستقلال.

قبل استعراض كيف تم التعامل مع هذا الموضوع، لابد أن أذكر أن تحديد سن الإحالة على التقاعد يتم أساسا بناء على عقود الولادة أو بعض الوثائق التي تقوم مقامها، والتي يدلي بها الموظف عند التوظيف، طبقا لما نص عليه القانون ديال 30 ديسمبر 1971.

ينص هذا القانون في فصله الثاني: "لا يمكن أن يجتج على إدارة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة فيما يتعلق بتحديد سن الموظفين والأعوان العاملين بها أو سن من تنتقل إليهم حقوقهم في المعاشات التي يستحقونها إلا بعقود الولادة أو الوثائق التي تقوم مقامها المدلى بها حين التوظيف، أو عند الولادة، ولادة الأولاد، والمحتفظ بها في الملفات الإدارية أو ملفات الانخراط في نظام المعاشات".

وعليه، فإن تحديد تاريخ الإحالة على التقاعد يتم بناء على الوثائق المدلى بها أثناء التوظيف، وليس بعد التوظيف.

البطاقة البيومترية، التي اعتمدت تاريخا آخر غير التوظيف، لا يعترف بها لاحتساب التقاعد.

هذا الأمر تمت معالجته بكيفية أخرى، بمنشور ديال 1997، اللي تقول أنه تيكرس هاذ المبدأ هذا، أن الناس اللي ما عندهم شاي التاريخ ديال اليوم والشهر، كنعتمدو 31 ديسمبر، جاء المشروع أو جاء المنشور ديال 97، تقول، كنعتمدو التاريخ اللي كيتوافق ولا تحاول يعاون الناس.

مثلا، إما كنعتمدو فاتح يناير أو 31 ديسمبر، إلا كان من الأحسن للموظف نعدمو له فاتح يناير، إلا كان مثلا عندو 18 عام، غادي يعني أحسن لو باش تكون عندو 18 عام خاصنا نحسبو لو 31 ديسمبر، نعطيوه هاذ الامتياز هذا.

إلا كان ماشي من مصلحتو، كنعسبو لو 31 ديسمبر، ولكن تاريخ الخروج أو الإحالة على التقاعد، راه تيمم أثناء التوظيف، منين كنعددو تاريخ التوظيف، تما تنحدو التاريخ ديال الإحالة على التقاعد.

وتم تكريس هذا المبدأ والتوضيح ديالو في مشروع القانون ديال إصلاح أنظمة التقاعد، محال اليوم على مجلس المستشارين.

شكرا لكم.

للموظفين المقبلين على التقاعد؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه "إشكالية عدم اعتماد اليوم المحدد في بطاقة التعريف الوطنية البيومترية لاحتساب تقاعد الموظفين".
الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، طرحت مسألة عدم ضبط تواريخ ازدياد المواطنين، وخصوصا الموظفين من مواليد العقد الأخير قبل الاستقلال وما بعده إشكاليات عديدة، إذ لم يحدد للعديد منهم أيام وأشهر الميلاد.

ووعيا من هؤلاء بالإشكالية المطروحة استغلوا فرصة قيام وزارة الداخلية بحملة استبدال بطائق التعريف الوطنية العادية بأخرى بيومترية لرفع دعوى إلى القضاء من أجل تحديد الأيام وضبط تواريخ الازدياد، وهو ما تحقق فعلا، إذ استجاب القضاء لهذه المطالب، لكن أثناء خروج هؤلاء الموظفين للتقاعد تفاجئوا بعدم اعتماد التواريخ المحددة في بطاقات التعريف البيومترية.

بناء عليه، نسألكم السيد الوزير:

ما تفسيركم لهذه الإشكالية المطروحة؟

وهل هناك في أفق حلول إجراءات لمعالجة هذه الإشكالية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث والأخير موضوعه "ضرورة اعتماد اليوم المحدد في البطاقة الوطنية في احتساب التقاعد بالنسبة للموظفين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال. أعتقد غايب.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة للإجابة على الأسئلة المتعلقة باعتماد اليوم المحدد في البطاقة الوطنية في احتساب التقاعد بالنسبة للموظفين.

تفضل، تفضل السيد الوزير في حدود 6 دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقلو إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير.
الكلمة فيما تبقى من الوقت للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، احنا أمام حالة قانونية أولا فيما يخص شخص عندو بطاقة تعريف وطنية تحمل تاريخ وشهر محدد، بينما في الوثائق ديال الوظيفة العمومية ليس لديه الوثائق اللي دخل بها النهار الأول للوظيفة العمومية، ليس لديه لا الشهر ولا التاريخ.
وبالتالي، على أنه هذا إشكال قانوني، قدام واش احنا أمام شخصين أو شخص واحد.

ثانيا، هاذ الشخص لجأ إلى المحكمة وأثبت القضاء على أنه ازداد في هذا اليوم وهذا التاريخ.
وبالتالي، على أنه إلا كان خاص يتغير القانون، راه خاصنا نغيرو القانون، السيد الوزير، أولا.

إلا كان خاص تتعاملوا مع الأفضلية، الأفضلية على أساس بأنه يتعاملوا مع هاذ الموظفين والموظفات في اليوم والتاريخ اللي حددته لهم المحكمة، هذا تنفيذ للقضاء، وتنفيذا للقضاء مجموعة الأحكام القضائية اللي هي على الدولة واللي ما تمس تنفيذ الأحكام القضائية اللي... من ضمنها هذا جزء بسيط منها هناك أشياء أخرى.

ولكن الأساسي على أنه هناك تناقض حتى فيما يخص المعاملة مع هاذ الموظف أو الموظفة لأنه عندو تاريخ ازدياد فيه النهار واليوم جابو في البطاقة البيوميترية، عندو في الوظيفة ديالو ليس هناك لا تاريخ ولا اليوم ولا الشهر، بينما هذا أساسي، أساسي فيما يخص علاش تحسب لو سنة أو نصف سنة؟ لا، اللي معمول به في وزارة التعليم تيحسبوا لهم، لأنهم تخرجوا يوم 30 في شهر 6، تيحسبوا لهم التقاعد في شهر 7، ما كين حتى شي مشكل تيحسبوا لهم حتى يوم 30 في شهر 6.

ولكن في باقي الوظيفة العمومية كين الناس اللي طاهم الغبن، مشات لهم 6 أشهر، 7 أشهر من التقاعد ديالهم فيما يخص هاذ القضية ديال التاريخ، واللي هو إجراء مسطري اللي كتمناو على أن وزارتكم تعمل على أنه تتجاوزوا في المرحلة القادمة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

في إطار التعقيب الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير، احنا نتنفهمو المسائل اللي تتقومو بها والقوانين اللي هي جاري بها العمل.

لكن، السيد الوزير، احنا اللي كتعرفوا السيد الوزير، هو تجيبوا القوانين ونعدلوها، هاذ الناس راهم كلهم مشاو للقضاء، والقضاء قال الكلمة ديالو وأعطاهم الوثائق ديالهم مضبوطة.

إذن هنا راه خاصنا، إذن الغلط إما ديالنا احنا ولا ديال هذيك الوزارة ولا ديال احنا كمشرعين.

غير الله مجازيك بخير راه واحد الفئة كبيرة اللي تتخرج اليوم السيد الوزير للتقاعد، وهذا راه أنتما اللي خاصكم تعرفوه، لأن هاذ الناس اللي تخرجوا للتقاعد راه يؤسف لهم، السيد الوزير، خاص نتعاونو معهم ونردوا البال، لأن قبل الخمسينيات في القرن الماضي راه ما كان حتى واحد اللي كان عندو النهار والشهر مضبوط.

ولهذا احنا واحد الفئة كبيرة اللي غادي تحال على التقاعد في الأيام المقبلة ولا في السنوات المقبلة، إذن غير نحاولو نصلحو الوضعية ديالنا مع هاذ الموظفين ديالنا اللي أداوا خدمة لهاذ البلاد وتكرفصوا فهاذ البلاد وما نزيدوش نعاودو نديو لهم حتى من الحقوق ديالهم.

هذا هو اللي بغيت نقولو، السيد الوزير، وهذا راه لا يخفى عليكم، السيد الوزير، لأن أنتما تتخدموا أبناء هاذ الوطن.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية**وتحديث الإدارة:**

شكرا السيد الرئيس.

أولا الناس اللي تحالوا على التقاعد هاذ العام فيهم 54% عندهم هاذ الحالة ديال السنة فقط بدون يوم ولا شهر، فئة اللي توظفت بداية الاستقلال إلى آخره، من 16.000، 10.000 عندها هاذ الحالة هذه، هاذ النقطة الأولى.

النقطة الثانية، لا يُمكن أن نعمل بهذا الأمر، أي واحد يغير السن ديالو أثناء الممارسة ديالو ونغيرو له احنايا الأمور ديالو بالنسبة للتقاعد، هذا غير معقول وغير قانوني، هذي حكم مدني، إلى بغا هاذ السيد يستافد من التقاعد يجب حكم فيه قيد من الإدارة، وتيقول هاذ الحكم راه خاصو يستافد بهاذ الطريقة هذه من المعاش ديالو، أما يغير لأسباب متعددة لا علاقة لها بالتقاعد ونعملو بها، لا يمكن، وهذا يعني أمر قانوني مضبوط

ومؤطرة ومسهلة ومبسطة للمساطر.

كل هذه المقترحات تم تدارسها في إطار ورشات، منها المناظرة التي جاءت على لسانكم، ومنها ورشات أخرى نظمت بشكل تشاركي مع منظمات دولية ووطنية وأعطت ثمارا، هو اليوم مسودة بين أيدي السيد الأمين العام للحكومة لدراستها دراسة أخيرة قبل عرضها على المجلس الحكومي وعرضها على المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، والبت فيها على مستوى مجلس المستشارين ومجلس النواب.

أهم المقترحات:

- ضمان توحيد وانسجام منظومة الوظيفة العمومي؛
 - تعزيز ضمانات وحقوق الموظف؛
 - التأسيس لمبادئ الأخلاقيات بالوظيفة العمومية؛
 - تحديث المسار المهني؛
 - دعم مكانة الهيئات الاستشارية.
- كل هذه مضامين يمكن أن تتوسع فيها وتدارسها في سياق آخر وفي إطار آخر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مريي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نحن نختلف في أن هذا النص هذا يحتاج إلى التحيين وإلى الملائمة مع الأحكام الدستورية.

السيد الوزير، هذه المراجعة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية تعتبر من الإصلاحات الهيكلية التي يجب أن تباشرها الحكومة انسجاما مع المتغيرات التي يعرفها محيط الإدارة.

السيد الوزير،

نحن نود أن نؤكد على أن هذا النص يجب إعادة هندسته بما يظهر ويبرز الواجبات والحقوق أولا، بما يربط المسؤولية بالمحاسبة، بما يكفل الضمانات الأساسية للموظفين العموميين، أن يصدر هذا النص وأن تصدر المراسيم اليوم، المراسيم التطبيقية التي لازالت لم تصدر بعد، لاسيما المتعلقة بالتفرغ النقابي لفائدة المراكز النقابية الأكثر تمثيلا، ثم المرسوم التطبيقي المتعلق بالتعاقد و لاسيما التعاقد مع الخبرات التي يمكن أن تعوض الوزارات والقطاعات اللجوء إلى مكاتب الدراسات في دراسة خبراتية صغيرة يمكن من خلالها أن يتم ترشيد بعض نفقات الدولة.

السيد الوزير،

ومؤطر وسيوضح أكثر في مشروع القانون اللي معروض على أمامكم فيما يخص إصلاح أنظمة التقاعد.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الآن نتقلو إلى السؤال الرابع وموضوعه "إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الصمد مريي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نظمت وزارتم مناظرة وطنية حول مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، شارك فيها عدد مهم من الفاعلين والمتدخلين والخبراء والأكاديميين وممثلي القطاعات العمومية والمركزيات النقابية.

لكن، منذ ذلك التاريخ وهذه التوصيات لم تعرف، وخلاصة هذه المناظرة لم تعرف ترجمة على مستوى مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

لذلك، نسألكم السيد الوزير:

ما هي التدابير التي ستخذونها لإجراء هذه المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

نعم السيد المستشار، القانون الأساسي أو النظام الأساسي للوظيفة العمومية ورشا محيكا يفرضه مجموعة من الحثيات.

أولا، يجب ملامته مع مقتضيات الدستور؛

ثانيا، يجب تسقيم ومعالجة الاختلال التي فرضتها مختلف التعديلات التي لم تساهم في الاحتفاظ بسياقه وتناسقه؛

المبدأ الثالث وهو كيف نجعل من الوظيفة العمومية وظيفة ناجعة

السؤال المطروح هو كان مفروض سؤال آبي، يصادف رأس السنة الأمازيغية 2966، لم نتاح لنا الفرصة لطرح السؤال في حينه، ورغم ذلك تشبثنا بطرحه اليوم، رغم مرور شهر تقريبا على 13 يناير، رأس السنة الأمازيغية، لأن هاذ اليوم ليس مجرد يوم عادي كأيام أو ك 365 يوم في السنة، بل يحمل دلالات ورمزية تشير إلى التاريخ والحضارة العريقة للمغاربة وللأمازيغ في شمال إفريقيا عامة.

وتعمدنا في فريق الأصالة والمعاصرة أننا نختارو اليوم بعدما كانوا أربعة الأسئلة، والمكتب داخل المجلس ارتأى أنه يعطي سؤال لكل فريق، ارتأينا أننا نغزوا هاذ السؤال، للتأكيد على أهمية هاذ الموضوع في الاهتمام ديال فريق الأصالة والمعاصرة وحزب الأصالة والمعاصرة بالأمازيغية، لغة وثقافة ورموزا وحضارة.

وبالتالي، كونسولو، السيد الوزير، علاش ما بغيتوش تجعلوا 13 يناير عطلة رسمية، السيد الوزير؟

علاش كترفضوا جعل هاذ اليوم عطلة رسمية مؤدى عنها؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا الطلب، سجلته بما يستحقه من أهمية، تعلمون أن ترسيم هذا الأمر هو أمر تنظيمي، وأتمنى إن شاء الله أن تتم معالجته في إطار التنظيمات والهيئات التي بادرت الحكومة، طبقا لمقتضيات الدستور، في تنزيلها بشكل تشاوري، وأكد أن حركم له كذلك دور في هذا الأمر، لنا جميعا، لنؤسس لتنزيل هذه اللغة التي نعتز بها كمكسب، كتاريخ، كقيم، كحضارة، كموروث.

المغاربة كلهم أجمعوا على هذا الأمر بتصويتهم بكثافة، وبأغلبية كاسحة على مشروع الدستور ديال 2011، الذي جعل من اللغة الأمازيغية لغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الوزير.

أنا هاذ الأمر التنظيمي ما فهمتوش، يعني، عدم جعل 13 يناير عطلة رسمية أمر تنظيمي.

يمكن تتوسع في التفسير أكثر، السيد الوزير، واش كيتطلب الأمر

دون أن ننسى بأننا اليوم مع إصدار النصوص أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية ولاسيما القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، تمت الإشارة إلى قانون جديدة للوظيفة الترابية، ونحن اليوم في مفترق الطرق يجب أن نحدد مكانة هذا النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، هل هو نظام أساسي عام فعلا يعلو ولا يعلى عليه؟

أم أننا سنكون أمام وظائف عمومية مختلفة، ووظيفة عمومية ترابية، ووظيفة عمومية للقطاعات العمومية، وأخرى يمكن أن تتعلق بوظائف أخرى تحتاج خصوصيتها واستثناءاتها أن تكون لها وظيفة عمومية خاصة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

في إطار التعقيب الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

أنا متفق معك السيد المستشار المحترم، لأنه ورش كبير يجب أن نتدارسه جميعا بكل مسؤولية وبشكل تشاركي وتفاعل مع المستجندات التي يفرضها يعني التحول اللي تيعيشو البلاد ديالنا، باش تكون الإدارة في المستوى ديال هاذ التحديات، في المستوى ديال الانتقال الديمقراطي والتحول السياسي والبناء المؤسساتي، في مستوى هاذ الأوراش التنموية الكبرى، يجب على الإدارة أن تكون فعالة وناجعة وشفافة ومواكبة للإصلاح ومنزلة له بشكل صادق.

وعلى هاذ الأساس، ستم مراجعة هذا الإطار الذي لم تتم مراجعته بشكل كاف منذ سنة 1958.

كانت هناك 15 تعديل لم تساهم في تجانسه، بل خلقت منه فتوية، فتوية خلقت إشكالا اليوم، وهذا الإصلاح سيأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر، وسيعالج عدة إشكاليات، فالحركة والتعاقد، جزء من هذا الإصلاح الكبير الذي نتمنى أن نتقاسمه جميعا، كما قلت في إطار يتيح لنا الفرصة لتباحث بشكل عميق فيه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "ترسيم رأس السنة الأمازيغية كعيد وطني"، الكلمة للفريق الأصالة والمعاصرة، فليتنفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بمنتوجها الأدبي أو الثقافي بصفة عامة.

اليوم احنا في بلادنا اليوم نحتاج إلى الأدب، إلى الأدب لمقاومة الجهل ومقاومة الكراهية ومقاومة الحقد.

لذلك، السيد الوزير، نسألكم عن كيف ترون، ترى وزارتك، ترى الحكومة بصفة عامة الإبداع الثقافي ببلادنا والأدب العربي بصفة خاصة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد محمد الأمين الصبيحي وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار،

يمكن القول أن المغرب يتميز في محيطه الجغرافي بحركة ثقافية وفنية، ووزارة الثقافة تساهم بشكل ملحوظ في هاذ الحريك، إلى جانب عدة متدخلين آخرين في هاذ الحركة الثقافية والفنية.

للتذكير، إنا في وزارة الثقافة لم نجد سنة 2012 برنامج متكامل لدعم الإبداع الثقافي والفني، واشتغلنا ووضعنا سنة 2013 مقاربة جديدة، بل نموذج مغربي لدعم المجالات الثقافية والفنية، نموذج قابل للتطوير كل سنة يركز على دفاتر التحملات، تحدد وتدقق التزامات كل الأطراف وتستهدف المبدعين، المثقفين، مؤسسات الإنتاج والترويج والتوزيع والجمعيات الثقافية والفنية.

هاذ البرنامج تغطي 5 المجالات الكبرى:

- دعم النشر والكتاب؛

- الموسيقى والفنون الكوريفرافية؛

- المسرح وفنون الشارع؛

- الفنون التشكيلية والبصرية؛

- ودعم التظاهرات الثقافية والفنية.

هاذ البرنامج اسمح لنا مثلا سنة 2015 باش ندعمو أكثر من 1000 مشروع فهاذ المجالات الخمس بميزانية وصلت إلى 55 مليون درهم سنة 2015، سستصل إلى 65 مليون درهم هاذ السنة بإذن الله، علما أن هاذ الميزانية ما كانتش تتفوق 8 دالمليون درهم سنة 2012.

في مجال الكتاب والنشر هاذ المقاربة سمحت لنا باش ندعمو أكثر من 800 مشروع خلال سنتي 2014-2015 في مجالات النشر والكتاب، المجالات الثقافية، إحداث وتحديث المجالات الثقافية الإلكترونية، مشاركة الناشرين المغاربة في معارض الكتاب الدولية والوطنية، إحداث وتنشيط مكتبات البيع، التحسيس بالقراءة، النشر الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة، هذا جزء من العمليات اللي تنقومو بها لدعم الإبداع الثقافي والفني.

مشاركات وحوار وطني عاود ثاني، والجمع المدني والحكومة والأحزاب والمذكرات وكشفي هاذ الشئ، على جعل 13 يناير يوم عيد وطني. أو أن الأمر يتطلب تكلفة، قولوها لنا، وإلى كان كيتطلب تكلفة، رغم أنه أهمية والقيمة الرمزية لهذا اليوم لا توازيه قيمة مادية.

وبالتالي فلا أعتقد أن هناك مبرر لتأخير الاستجابة لهاذ المطلب ديال الحركة الثقافية الأمازيغية، ديال الأحزاب السياسية، لا أعتقد أنه هناك حزب أو هيئة سياسية متحفظة على هذا الأمر، وكل المكونات والقوى الحية في المجتمع.

ولا أعتقد كذلك أن الحكومة غتوجد صعوبات بعد مرور 13 عام على خطاب أجدير التاريخي ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لا بعد المصادقة على الدستور ديال 2011، وقبلهم وثيقة أكادير 1991، والآن...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الوقت السيد الرئيس، في إطار التعقيب على الرد الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

السيد المستشار المحترم،

كان جوابي واضحاً ومسؤولاً، أتى سجلت هذا المطلب بكل ما يستحقه من أهمية.

ولا يمكن أن نندارسه في عزلة عن باقي الآليات المنزلة لاعتماد وترسيم اللغة الأمازيغية. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الآن غادي ننقلو إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الثقافة، وموضوعه "السياسة الحكومية في مجال الإبداع الثقافي". الكلمة لأحد من السادة، الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

شكل الأدب دوما والإبداع الثقافي بصفة عامة المنارات المضيئة في تاريخ الشعوب، وكذلك الحضارات، كيفما كانت الحضارات فتذكروها دائما

بإمكانيات أوفر، لنا طاقات، لنا إبداعات، الوزارة تقوم بمجهودات جبارة في هذا الاتجاه.

ولكن، أشاطركم الرأي أننا في حاجة إلى سياسة وطنية أقوى مما نقوم به إذا أردنا أن نكون في مستوى التحديات المطروحة اليوم على وطننا، على مجتمعنا.

وأكد أن هناك مشاريع كبرى تنطلق هنا وهناك بفضل الرعاية السامية لصاحب الجلالة أو بفضل الدعم الحكومي، لا في مجال التراث ولا في مجال الإبداع، ولكن نحن في حاجة إلى الأكثر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وموضوعه "ملائمة التكوين المهني مع خاصيات وحاجيات سوق الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله حفيظ:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعلمون، السيد الوزير، أن التكوين بصفة عامة والتكوين المهني بصفة خاصة والتكوين المستمر أساسا، هو رافعة لتنمية القدرات التنافسية للمقاولة والقدرات الإنتاجية وكذلك هو وسيلة للترقي الاجتماعي بالنسبة للموارد البشرية العاملة في مقاولاتنا.

واليوم، السيد الوزير، لا أخفي عليك، لن أفشي سرا إذا قلت بأنه المقاولات اليوم تعيش وضعية لا تحسد عليها فيما يخص الولوج للاستفادة من الآليات الموضوعة بالنسبة للتكوين المستمر.

السؤال ديانا اليوم هو، أن الحكومة وضعت وصادقت على مشروع قانون في 5 يونيو 2014، القانون 73.14 فنتساءل عن مآله منذ 22 شهرا، لا نعلم أين اختفى؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد رشيد بن المختار بن عبد الله وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

السيد المستشار، شكرا على سؤالكم الذي كنشوف بأن اقتضت من

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

بالتأكيد لا نختلف حول التراكمات التي وقعت في بلادنا في مجال دعم الإبداع والفنون بصفة عامة سواء السينما أم المسرح أو الكتاب بصفة عامة، لكن اليوم احنا في المغرب في المحيط اللي كنعيشوا فيه العربي والدولي، في ظل هيمنة فكر الانغلاق، فكر التطرف وفكر الكراهية والحقد نحتاج إلى الأدب كمدخل للتنوير، كمدخل لمحاربة الجهل، كمدخل لمحاربة..

لذلك، السيد الوزير، عندما ننظر إلى الحضارات، نتذكر الحضارات نتذكرها عبر منتوجها الأدبي ومنتوجها الثقافي، سواء "هوميروس" مع "الإلياذة" أو ملحمة "جلجامش في بابل" أو "رسالة الغفران" في عهد العباسيين للمعري.

لذلك، اليوم الحاجة قائمة لأنه اليوم الإحساس عندنا كمغاربة اليوم أنه المؤسسات الثقافية تعيش على الهامش رغم المجهود المبذول، ولكنها غائبة في المنظر العام في مقارنة الأدب وعلاقته بالتحديث وعلاقته بالديمقراطية وعلاقته باحترام التعدد والاختلاف.

لذلك فالحاجة اليوم قائمة إلى دعم الكتاب، إلى دعم المسرح، إلى دعم السينما، إلى دعم كل أشكال الفنون.

لأنه نعتبر أن هاذي إذا كان صاحب الجلالة أعطى أوامره للسيد وزير التربية الوطنية ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لمراجعة البرامج التعليمية، فحتاج أيضا أن يكون الأدب حاضرا في برامجنا التعليمية، سواء على مستوى الإعدادي أو الثانوي أو المستوى العالي بقوة، لأن مرحلة تاريخية حساسة وتحتاج أن يكون الأدب وأن يكون الإبداع الثقافي بكل مكوناته وبكل تفاصيله حاضرا كجزء من المقاومة ديال المغاربة لهاذ الردة اللي كنعيشها مجموعة من المجتمعات واللي كنوصلنا بغينا ولا كرهنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الرد الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

أشاطركم الرأي أننا في حاجة هنا في المغرب إلى المزيد من الثقافة. نحن في حاجة إلى المزيد من الإبداع الثقافي والفني، لأن الثقافة هي اللي تتصنع القيم وتتجمعنا كغاربة.

فحورين بتراثنا منفتحين على ثقافة الآخر، نحن في حاجة إلى سياسة

أساسا.

اليوم المقاولات شحال تتستافد من مقالة اليوم؟ كنتستافد 1000 مقالة هذا عار في تاريخ المغرب، أن 1000 مقالة في المغرب كلو إلى قسمناها على كل جهة راه ما غاداش تيجي تقريبا واحد 50 أو 60 مقالة على كل جهة، فالوقت اللي عندنا تحديات ديال الافتتاح ديال المقولة، ديال الاقتصاد المغربي والكونية ديالو.

إذن اليوم الجمع كمنظن أن الفرقاء الاجتماعيين والفرقاء الاقتصاديين والحكومة توصلوا لواحد الوقت أنه تم الاقتناع بأن كين إشكال وتعتز فهاذ النظام، واعتمدنا كما تتذكرون السيد الوزير، أن الإصلاح على مرحلتين: المرحلة الأولى اللي كانت هي إدخال تعديلات على دليل المساطر، فيما يخص العقود الخاصة بالتكوين وكذلك (GIAC¹) المجموعات ديال المساعدة على المشورة.

والمرحلة الثانية اللي هي كان أنه إصلاح شامل اللي غادي يكون بمثابة قانون وتم كذلك.

هذا كمنظنوا أن الحكومة قامت بما يجب، وأن في 5 يونيو أنه تم المصادقة على المشروع، وهادي 22 شهر ما كين حتى شي حاجة، ونقول لك السيد الوزير، هاذوك الدليل ديال المساطر بجوجهم أنه يمكن لكم تلوجهم في الميزلة، هذيك خاصنا نلوجهم في الميزلة، واسمح لي إلى قلت لك هاذ المسألة، يعني في المستنقعات الآسنة، ما بقى حتى شي مقالة اليوم كنتستفد بالعكس أن تراجعنا إلى الوراء.

اليوم يعني المقاولات كنتقول لكم اليوم الحكومة كنتقول إلى ما كانش حتى شي حاجة راه غادا تمتنع عن أداء هاذ الرسم، وصافي غادي نلقبو على آليات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الرد السيد الوزير على التعقيب، الكلمة لكم فيما تبقى لكم من وقت.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد المستشار،

الهدف دلهاذ القانون هو الجواب على المشاكل اللي أنت كتكلم عليها، هذا شيء اللي احنا متفقين عليه تماما، ونقولوا أكثر من تماما. وبطبيعة الحال بحال اللي قلت لكم، ما كين أي إشكال فيما يخص تطبيق ذاك القانون، بقا الآن، بحال اللي قلت لكم، بعض الأشياء اللي ولا بد باش ما يكونش عندنا عراقيل من بعد، باش نضيفوها قبل ما يدخل إلى التنفيذ.

هذا اللي كين، بحال اللي قلت لكم، احنا غادي نسرعو هاذ الأيام...

السؤال كيف توصلتو دزتو مباشرة للنقطة اللي تتهمكم.

غير بغيت نؤكد لكم بأن فيما يخص هاذ النقطة، هاذ النقطة أولا وهاذ السؤال جاء فواحد الوقت اللي هو، نقولو، ملزم علينا باش نجيبو جواب لهاذ السؤال اللي أنتما قمتو به.

بغيت غير نرجع ونقول بأن التكوين المهني هو من أهم، نقولو، المشاريع اللي هي تتقوم به الوزارة، وهذا، كيف كتعرفوا، هذا طبقا لتوجيهات وتعليمات صاحب الجلالة نصره الله، وبالخصوص فيما جاء في خطابه ديال 30 يوليو الماضي بمناسبة عيد العرش.

ونفس الشيء أكدتم وكان لي الشرف نأكدو أن صاحب الجلالة نصره الله يوم الخميس المنصرم في المجلس الوزاري، وبطبيعة الحال القضية ديال التكوين المهني كانت حاضرة بقوة فهاذ المشروع.

بغيت نؤكد لكم بأن المشكل اللي هو تطرح علينا هو مشكل اللي بان من بعد ما داز هاذ المشروع في مجلس الحكومة، كانت هناك ملزوم باش يكون واحد الملائمة مع القوانين الأخرى اللي هي القانون الجديد بالصيغة ديالو كيمسها، وعاد هذا أخذ واحد الوقت اللي الوزارات الأخرى اللي هي معنية باش تعطي رأيها فهاذ الجانب هذا.

وبطبيعة الحال الكتابة العامة للحكومة باش تلقى الحل ولا الحلول المناسبة باش يكون هاذ التنسيق ما بين الوزارات، وفي نفس الوقت باش تلقوا الحل لهاذ المشكل ديال الملائمة ما بين القوانين. ونقدر نقول لكم بأن الحل راه لقيناه، وكتمنوا بأن فهاذ الأيام المقبلة غادي يتطرح هاذ القانون على البرلمان إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

أود القول أن التمويل ديال التكوين المستمر كما تعلمون، السيد الوزير، هو تقوم به المقاولات، أن تتعرفوا الرسم المهني 1.6% من كتلة الأجور يتم تحصيلها من طرف صندوق الضمان الاجتماعي ويتم تحويلها إلى مكتب التكوين المهني، واللي هي اليوم تتمثل 180 مليار سنتيم، مليار و800 مليون درهم تخصصها المقولة ولا تستفيد منها، بحيث أن 70% بالضبط تضخ في ميزانية المكتب من أجل تنمية الجهاز ديال التكوين الأولي، ولكن 30% رها مخصصة للتكوين المستمر.

هاذ 30% اليوم تجند منها تقريبا واحد 10%، يعني 60 مليون ديال الدرهم تبقى 54 مليار ديال السنتم سنويا اللي تضخ كذلك في ميزانية مكتب التكوين المهني في التكوين الأساسي اللي هو ما مديوراش ليه

¹ Groupements Interprofessionnels d'Aide au Conseil

تداروا بشكل ثلاثي ما بين الوزارة، تحت إشراف الوزارة طبعا مع الإدارة ديال الوكالة التنموية الاجتماعية ومع النقابة.

واليوم وفهاذ الأثناء بالضبط كين هناك انعقاد الاجتماع راه في بالكم طبعا، علايش هاذ الشي؟ لأننا وصلنا لواحد الحل، هاذ الحل هو أن الشغيلة اليوم قابلة وباغية تندمج فالوظيفة العمومية واحنا كحكومة مستعدين، فلذلك تنشوفو أشنوهي الإجراءات التي يجب اتخاذها حتى يدمجوا بأحسن وضعية في إطار الوظيفة العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نشكركم زعما على المسألة ديال فتح الحوار والحدية لمتابعة هذا الملف. هو تساؤل جاء نتيجة عدة مشاكل كما تعلمونها، أساسا متعلقة بالنظام الأساسي لوكالة التنمية الذي ظل جامدا، ولم يعرف أي تعديل منذ إحداث المؤسسة والذي أصبح متجاوزا مقارنة مع جميع الأنظمة الأساسية للمؤسسات المشابهة أو حتى للوظيفة العمومية.

بل الأدهى من ذلك، السيدة الوزيرة، أن عدم تعديل النظام الأساسي المذكور أدى إلى حالة جمود في الوضعية الإدارية والمادية للعاملين بالقطاع أو بالوكالة على الرغم من اتفاق 26 يونيو 2011 المبرم بين وزارتكم والأطراف المعنية، بطبيعة الحال، من أجل التعديل.

إلا أنه تم تبني الترقية على أساس الرتبة بدل احتساب السلم في خرق واضح لبنود الاتفاق من طرف الجهة المعنية.

السيدة الوزيرة،

إن مستخدمات ومستخدومي الوكالة يعيشون حالة من الاحتقان غير مسبوق نتيجة الوضع الإداري الشاذ للمؤسسة، ويطالبون برفع التعتميم عن مآلاتها وقول الحقيقة الكاملة حول ما يراد بالوكالة وبالعاملين بها.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب برفع الحيف المسلط على العاملين بهذه الوكالة نتيجة هزالة روايتهم مقارنة بنظائرهم في الوظيفة العمومية أو في مؤسسات العمومية.

كما أن نظام الترقية المعمول به داخل الوكالة يتسم بالبطء وبشكل استثناء في المشهد المؤسساتي الوطني، من حيث تغييب المعايير والشروط الإدارية المعمول بها في مجال الترقى، سواء الحصيص أو الشهادة أو المباريات أو الأقدمية.

إن الحسم في خيار الإدماج في النظام الأساسي للوظيفة العمومية أو تعديل النظام الحالي لمستخدومي ومستخدمات الوكالة يستوجب حل جميع المشاكل العالقة التي يعاني منها هؤلاء المستخدمين والمستخدمات، وهذا

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه "مسير وكالة التنمية الاجتماعية ومسير العاملين بها".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاء القاضي:

السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تتجه الحكومة نحو إلحاق وكالة التنمية الاجتماعية بمصالح وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.
لنا، السيدة الوزيرة، نساؤلكم: ما هو مصير مستقبل العاملين بهذه الوكالة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هذا السؤال، الذي يأتي في وقت فيه مطالبة للشغيلة بوكالة التنمية الاجتماعية لمراجعة النظام الأساسي.

وهاذ المطلب بدا من 2011، استمر على مدى أربع سنوات، هاذ السنة طبعا هناك طموح للشغيلة بوكالة التنمية الاجتماعية أن هاذ الملف يتصفي، على اعتبار أنها السنة الأخيرة من هذه الولاية التي كان يعلق عليها الأمل أنها تصفي المشكل ديالهم، ديال الوضعية ديالهم ومراجعة النظام الأساسي.

طبعا كانت هناك مجموعة من المبادرات والمحاولات، خصوصا مع وزارة المالية، لكن وزارة المالية كان عندها واحد الرأي مهم جدا، كيقول لك ما يمكن الشغيلة تستند من وضع خاص وفق نظام أساسي خاص بوكالة التنمية الاجتماعية، وفي نفس الوقت تكون الاستفادة مما يستفيد منه الموظفين في الوظيفة العمومية، وهذا معقول ومقبول.

فالإخوة في النقابة طبعا اللي كيتكلموا باسم الشغيلة، كيقولوا لا احنا خاصنا المراجعة، الآن احنا درنا واحد المجموعة من اللقاءات، كان لقاء اللي تدار معايا شخصيا يوم (1 janvier) ويوم (7 janvier) ولقاءين آخرين

احنا السؤال مبرمج في الجلسة، ياك؟
وقبل ما يتبرمج السؤال في الجلسة، كل الوزراء كيطالعوا عليه
ويحضروا الجواب عليه، ياك؟
غريب أمر إلغاء السؤال ديالنا وكنحتجوا بشدة لأنه هاذي الحكومة،
ياك؟

وزير جاه عذر كاين الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، كابينه الوزير
كينوب عليه وزير ويعطيه الجواب ديالو مكتوب، باش تحرمونا من السؤال
ديالنا حول الغبار اللي كيهدد ساكنة القنيطرة، هذا "فيه إن"، هاذ الحمران
ديالنا من هذا السؤال "فيه إن".

لأنه، اسمح ليا حتى نكمل، هاذي نقطة نظام كنعيط المجلس فالوقت
ديالنا، ياك؟

احنا كحركة نقاينة كنهتمو بالحقوق ديال العمال وكنهتمو كذلك بالبيئة،
اسمعي، احنا كنهتمو بالبيئة وكنهتمو بالثقافة وكنهتمو بمجموع المجالات، لهذا
الحمران ديالنا من سؤال حول البيئة وحول انتشار غبار أسود كيهدد
الساكنة، هذا فيه علامة استفهام كبرى وكنحتجوا بشدة على الإلغاء ديال
السؤال وعدم تكليف أي وزير باش يجاوبنا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام لا تتعلق بتسيير .. السيد المستشار المحترم، السيد
المستشار المحترم.
الرسالة وصلت.

الكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

لقد سبق لفريقنا أن طرح عليكم هذا السؤال الآتي السنة الماضية.

وفي إطار متابعتنا ومواكبتنا لعمل وزارتم وجدنا السيد الوزير أن
هناك بعض المراسيم التطبيقية لازالت لم تخرج إلى حيز الوجود، علما أن
هذا القانون مرت على صدوره 5 سنوات، الشيء الذي يطرح العديد من
الإشكاليات، سواء لدى المهنيين أو المواطنين.

السيد الوزير، ما هي أسباب تأخر صدور هذه المراسيم التنظيمية
المتبقية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

يتطلب الانخراط في حوار جاد ومسؤول مع النقابة الوطنية لوكالة التنمية
الاجتماعية، حتى يخرج العاملون بالوكالة من الوضع الاستثنائي الذي
يشكلونه في المشهد المؤسساتي الوطني، وأكرر شكري للمجهودات التي
تعملون بها على حل الإشكالية في مؤسسات وكالة للتنمية الاجتماعية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

يبدو أنكم متتبعين عن بعد، وطبعا هذوك اولادنا كما تيقولوا المغاربة
احنا ماشي مطلوبين، خاصنا لابد ما نديرو الجهد الكامل باش نصفهم
وباش نسويو الوضعية دياهم.

طبعا تعرفوا بأن في 2011 كانت مشاكل كثيرة، وبالتالي حتى الاتفاق
اللي تدار ما دارش في وضعية طبيعية، اللي تبتقى كيف ما قلت للإخوة في
الوكالة أن المشكل دياهم هو النظام الأساسي بنفسه، الذي لا يسمح
بالترقي بالمباراة والحكومة لا تعترف بأي ترقي إلا بالمباراة، والنظام الأساسي
تيتكلم على الترتي بالشهادة، واليوم لم يعد هناك إمكانية للترقي بالشهادة.

لذلك، اليوم ملي وافقوا باش يدمجوا في الوظيفة العمومية غادي يتهاو
من هذاك النظام الأساسي أصلا، وطبعا احنا غادي نشوفو أحسن
الوضيعات اللي خاصهم يدمجوا بها في الوظيفة العمومية، وهما راه عاملين
ديال الدولة، وبالتالي الدولة ما تتفرطش في الأبناء ديالها مما كان.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة، ما كايناش، الحكومة
تجاوب، مزيان.

السيد محمد مبدع الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

السيدة الوزيرة، عندها التزام، نشاط ملكي وكنعتذر على الحضور،
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هاذ السؤال نوجه، نطبقو عليه القانون، ياك؟

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير العدل والحريات وموضوعه
"تأخر بعض المراسيم التطبيقية المنظمة لقانون التوثيق العصري".

الكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل نقطة نظام؟

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد المصطفى الرميد وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نعم، السيد المستشار، صدرت مجموعة من المراسيم، وما زالت بعض المراسيم.

بالفعل قانون التوثيق العصري يحيل على 9 نصوص تنظيمية و3 قرارات وزارية.

بالنسبة للنصوص التنظيمية صدر منها 6، صدر منها 6 وبقي 3.

المراسيم التي ما زالت لم تصدر، يعني هي الآن جوج منها جاهزة، أعني هنا مشروع مرسوم يتعلق بصندوق ضمان الموثقين، الذي أحالت عليه المادة 94 من قانون التوثيق، هاذ المرسوم موجود لدى وزير المالية بعد أن أعدته وزارة العدل والحريات بتشاركية مع المهنيين، موجود لدى وزير الاقتصاد والمالية من أجل التوقيع بالعطف.

اللي باقي ثاني هو المرسوم المتعلق بتحديد مبلغ أتعاب الموثقين وطريقة استيفائها، هذا أنجزناه بتشاركية مع الجهات الحكومية المعنية، والآن احنيا جاهزين باش نحيلوه للمصادقة بعد أن أعملنا فيه أيضا التشاركية الواسعة.

كاي مشروع آخر وهو الأخير، ويتعلق بإحداث وتسيير معهد التكوين المهني للتوثيق، هذا صراحة، لم نتجز فيه بعد أي شيء، نظرا لأنه يتصل بمنظومة التكوين التي تم جميع المهن القانونية القضائية، اللي هي المحاماة، اللي هي المفوضين القضائيين، اللي هي الخبراء، إلى غير ذلك، هذا غادي يتطلب مجهود أكبر، إذن باقين ما وصلناش نبورو فيه التصور الضروري.

إذن تلاحظون أننا قطعنا الأشواط الأساسية، باقي لنا فقط بعض المراسيم القليلة، إن شاء الله احنا جادين باش نصدرو مرسومين اللي هما جاهزين، الثالث كما قلنا هو يتصل بمنظومة كاملة سرجته إلى الوقت المناسب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة للفريق التجمعي.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

مؤكد لكم أن طرحنا لهذا السؤال يخص بالفعل مآل المراسيم المتبقية، والتي لازال المهنيون ينتظرونها، وهي كما قلتم قبل قليل مرسوم التعريفية ومرسوم المشاركة على غرار باقي المهن القضائية الأخرى، كالمحاماة مثلا، تأسيس شركات المهنيين.

كما طرحنا هذا السؤال للتذكير كذلك بهذا الورش الإصلاحي الذي عرفته هذه المهنة التي تنتظرها الأيام المقبلة انتخابات المجالس الجهوية لأول مرة في تاريخها بعد إحداث هيئة التوثيق العصري وانسحاب وزارة العدل من ذلك، مبرزا داخل فريقنا أننا نعتبر ذلك أول امتحان لهذه المهنة بعد

صدور هذا القانون.

السيد الوزير،

من أسباب نزول هذا سؤال كذلك، هو الاختلالات التي لازالت تعترى مهنة تحرير العقود الرسمية في ظل ظاهرة الاحتكار التي أعطاها القانون للعقد الرسمي على حساب العقد العرفي، والذي ننتظر منكم كذلك إخراج مرسوم يحدد لأئحة الأعضاء المؤهلين لكتابة هذه العقود التي يبدو أن هناك بعض اللوبيات التي تمتنع عن إخراجها بعد مضي 14 سنة على تضمينها في قانون الملكية المشتركة الصادر في 2002.

نعرف أنكم، السيد الوزير، شخص نزيه، ولنا كامل الثقة في التفاعل معنا، ولكن هناك (monopole) خفي يعوق تطور الكفاءات المهنية الشابة التي تزخر بها بلادنا، والتي تفتقد إلى الإمكانيات.

لكن، مع ظروف الأزمة التي يعرفها قطاع العقار اليوم، أصبح وضعهم مأساوي، ناهيك عن (monopole) آخر تمارسه بعض المؤسسات العمومية العقارية الكبرى التي لا تعطي الفرصة للشباب، متسائلين في هذا الباب، أين هو مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في الدستور؟

أطلب منكم التفكير مستقبلا، السيد الوزير، في صيغة قانونية لكي نجعل هؤلاء الموثقين الشباب يستفيدون من مشاريع وبرامج هذه المؤسسات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، فيما تبقى لكم من الوقت، وهو قليل.

السيد وزير العدل والحريات:

أفيد، السيد المستشار، بأنه انتخاب ديال المؤسسات المشرفة على التوثيق سبق وأن وقع، وبالفعل انتخبت الهيئة الوطنية وانتخبت المؤسسات التي تعنى بموضوع الإشراف على الموثقين جهويا.

بالنسبة للقضية اللي طرحتم هي قضايا كبيرة وتتطلب نقاشا وحوارا، وزير العدل والحريات مستعد للجلوس مع السادة المستشارين والسيدات المستشارات إذا بدا لهم أن هذا الموضوع يعني بالأهمية بمكان وذلك في لجنة العدل والتشريع، لتناقش في الموضوع بشكل مفصل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رفعت الجلسة.